عزل القاضي وانعزاله

1. **عزل القاضي:** يكون عزل القاضي في الغالب لمصلحة أو لكثرة التشكي منه.

ولهذا ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضاة على الدوام، فإن وجد أحدهم من أهل الفضل والصلاح أقره على ذلك، وإن بلغه فساده أو عمّ التشكي به عزله وأوقفه للمحاسبة. قال ابن عرفة: "يَجِبُ تَفْقُدُ الْإِمَامِ حَالَ قُضَاتِهِ، فَيَعْزِلُ مَنْ فِي بَقَائِهِ مَفْسَدَةٌ وَجُوبًا فَوْرِيًّا، وَمَنْ تُخْشَى مَفْسَدَتُهُ اسْتِحْبَابًا، وَمَنْ عَيَّرَهُ أَوْلَى مِنْهُ عَزْلُهُ أَرْجَحُ"¹.

وقد عزل عمر سعد بن أبي وقاص عن الكوفة بالشكية، وقال: "والله لا يسألني قوم عزل أميرهم ويشكونه، إلا عزلته عنهم". قال المواق معلقا: "مع علمه رضي الله عنه ببراءة سعد"². قال أصْبَعُ: لَا بَأْسَ إِذَا عَزَلَهُ أَنْ يُخَيَّرَ النَّاسَ بِيَرَاءَتِهِ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بِشُرْحِبِيلَ إِذْ عَزَلَهُ فَقَالَ لَهُ: "أَعَنْ سَحْطَةَ عَزَلْتَنِي؟" قَالَ: لَا، وَلَكِنْ وَجَدْتُ مَنْ هُوَ مِثْلُكَ فِي الصَّلَاحِ وَأَقْوَى عَلَى عَمَلِنَا مِنْكَ، فَلَمْ أَرَأَنَّ يَجَلِّي لِي إِلَّا ذَلِكَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ عَزْلَكَ عَيْبٌ فَأَحْبِرُ النَّاسَ بِأَمْرِي، فَفَعَلَ"³.

2. انعزال القاضي:

اتفق الفقهاء على أن القاضي لا يعزل بموت الإمام أو ترك منصبه وولايته بسبب من الأسباب؛ لأن الإمام يمثل الأمة في تعيين القضاة والموظفين. إلا أن أسباب انعزال القاضي بنفسه كثيرة منها:

- الردة: بخروجه عن الإسلام؛ لأنه يصبح كافرا، والله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ النساء: 141.

- الفسق: بالإخلال بأحكام الشريعة أمراً ونهياً، وبالآداب العامة؛ لمنافاة ذلك لمنصب الولاية.

- زوال الأهلية: بالجنون أو الإغماء أو العمى أو الخرس أو الصمم، أو فقدان أهلية الاجتهاد وضبط الأمور بسبب غفلة أو نسيان⁴.

1 التّوادر والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات لابن أبي القيرواني، تح: محمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م. (8/ 87).

2 التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله المواق المالكي. دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ-١٩٩٤ م. (8/ 103).

3 المرجع نفسه، الموضوع نفسه.

4 الفقه الاسلامي وأدلته لوهبه الزحيلي (8/ 5968، 5969).

أما طلب القاضي الإعفاء (الاستقالة) من منصبه فجائز عند جمهور الفقهاء، لأنه كالوكيل عن الإمام، وللوكيل أن يعزل نفسه عن الوكالة، والأفضل له ألا يستقيل بدون عذر مشروع كالمرض مثلاً، لحاجة الناس لحكمه وعدله. ولو استقال بلا عذر ولا عجز فإن استقالته صحيحة ونافذة، إلا إذا تعين عليه البقاء في وظيفته لعدم وجود الصالح لها، فلا يجوز له أن يستقيل في هذه الحالة⁵.